أهمية الآثار الاقتصادية والتاريخية والأركيولوجيا لدول شمال إفريقيا: نظرة أنثروبولوجيّة

د. إسلام عبد الله عبد الغني غانم
مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والأفريقية، مصر

ملخص

تتلخص الدراسة في دراسة أهمية الآثار الاقتصادية والتاريخية والأركيولوجيا لدول شمال إفريقيا. فعرضت أولا للأهمية الاقتصادية الغير شرعية للآثار، والأهمية الاقتصادية الشرعية للآثار، وبين الفرق بينهما. كما وتناولت الدراسة الأهمية التاريخية للآثار بشكل عام والآثار المصرية والجزائرية بشكل خاص، ومن ثم عرض لأهمية الآثار المصرية والجزائرية لعلم لأركيولوجيا، وأهم الفروع المختلفة والمتداخلة للعلوم التي تدرس الآثار بشكل عام.

الكلمات الدالة: الأهمية الاقتصادية؛ الأهمية التاريخية؛ الأهمية الأركيولوجية؛ السياحة.

Abstract

The study is meant to identify the importance of the economic, historical and archeological effects, being legal or illegal, of North African countries, and the difference between them. The study also deals with the historical importance of the effects in general and the Egyptian and Algerian monuments in particular, and their significant contribution to the science of archeology, and the most important and different branches of the science that study the effects in general.

Keywords: economic importance; historical importance; archaeological importance; tourism

Résumé

L'auteur de la présente contribution met en évidence l'importance économique, historique et archéologique des sites archéologiques dans les pays de l'Afrique du Nord. Il analyse l'importance économique formelle et informelle de ces ruines en montrant les différences entre les deux. Il examine leur importance historique d'une manière générale et en Algérie et l'Égypte d'une manière particulière. Enfin, il aborde l'importance de l'archéologie, en montrant ses différentes divisions et en présentant les autres disciplines qui partagent avec elle le même champ d'étude.

Mots-clés: importance économique formelle et informelle ; importance historique ; importance archéologique.

مقدمة

تعد الآثار من أهم العناصر الأساسية للحضارة الإنسانية والثقافة الوطنية والعالمية أيضا خاصة وإن انجاز أي حضارة تعرف من خلال الآثار الدالة عليها والتي تعبر عن تاريخها وتحكي قصصها وأفعالها،ولذا فقد كانت الآثار مسار واهتمام الدول التي عملت على استغلالها من أجل مصلحة مجتمعاتها، وكذلك عمل الفقهاء وعلماء الشريعة على توضيح حكمها وحكم المحافظة عليها خاصة وأن للآثار وظائف عديدة منها ما هو وظائف تاريخة ووظائف اقتصادية، وأركيولوجيا وهو ما ستوضحه الدراسة الحالية.

1. أهمية الآثار الاقتصادية والتاريخية

تلعب الآثار دورا هاما في تاريخ الأمم فهي السجل الحي والكتاب المفتوح الذي نستطيع من خلاله التعرف على حياة الشعوب وعاداتهم وعلاقاتهم وسياستهم وثقافتهم(الكفافي،2003)، بجانب أنها أحد أساليب الحفاظ على هوية الأمة ومصداقا لما مرت به من حضارة الإنسان وتقدمه. من هنا تبرز الأهمية الكبيرة للآثار والتي تنعكس في ما يلي:

1.1 الأهمية الاقتصادية غير الشرعية

تتمثل الأهمية الاقتصادية غير الشرعية في وجود وسطاء "سماسرة" وتجار الآثار والمنقبين السريين وكذلك وكالات خاصة بأخبار الممتلكات الثقافية والآثار سواء المكشتف منها أو التي في طريق الكشف عنها"(الحذيفي،2007)، وكذلك وجود أسواق عالمية تقام فيها مزادات علنية لبيع الآثار مثل مؤسسة كريستي بلندن، ومؤسسة سوشبي وذلك بدون مراعاة لظروف كيفية الحصول على هذه الآثار (الحذيفي،2007) وكذلك وجود مزادات سرية يتم فيها تداول الآثار بطريقة منظمة.

2.1 الأهمية الاقتصادية الشرعية

تعد فكرة الاهتمام بالآثار من الجانب الاقتصادي المادي من الأفكار القديمة وهي فكرة ترجع إلى الملك البابلي"نبوخذ نصر"حيث يعد أول من أنشأ مجموعه أثريه ووضعها في قصر شيده،وقد جمع فيه تماثيل وتحف تذكارية وتاريخية جلبها من المدن التي استولى عليها وعثر عليها فيها(الحذيفي،2007).

وكشف التنقيب عن الآثار في مصر أن الملوك الفراعنة كانوا يتهادون بالتحف والحلي والأسلحة القديمة ومن أمثال ذلك ما تم بين تحتمس الثالث والخفتيون سكان جزيرة كريت Crete وذلك سنة 1500ق.م من تبادل الهدايا الأثرية.

كما أكدت الحفريات التي عثر عليها في العراق بأن ملوكها هم أول من جمع وعرض مخلفات أسلافهم الفنية (مختار،1990)، واستمرت فكرة المحافظة على الآثار والاستفادة منها اقتصاديا وبلغت ذروه ذلك في القرن الرابع عشر بانتشار المذهب الإنساني واهتمام الأمراء والنبلاء الايطاليون بالترف وتشجيعهم الفنون والصناعات والعودة إلى الثقافة القديمة الكلاسكية وبالتالي عمت إيطاليا موجة من الولع بتكديس الأعمال الفنية والمواد التاريخية، وأصبحت مدينة البندقية في القرن الخامس عشر مركزا للتجارة بالتحف الأثرية (مختار،1990)، وعظمت فكرة الانتفاع الاقتصادي والمعنوي من الآثار في الدول الأوروبية قبل الثورة الفرنسية حيث عمد ملوك الدول الأوروبية إلى عرض مجموعاتهم الفنية النفيسة التي كانوا يقتنونها في قاعات خصصت لها في قصورهم وكان بعضهم يسمح للجمهور بمشاهدة معروضاتهم هذه(مختار،1990)

ونتيجة تبلور فكرة الانتفاع الاقتصادي بالآثار فقد ظهرت حركات فردية للتنقيب عن الآثار من قبل بعض الرحالة الاجانب دون أن يكون لديهم منهج علمي ينظم عملهم،ويأتي في مقدمة هؤلاء الرحالة الإيطالي دانكون1451م الذي كان مهتما بالكتابات والنصوص القديمة والذي سجل ما توصل إليه من معلومات في ستة مجلدات(الشوكي،2013).

أما الثورة الفرنسية فقد عمدت إلى الاستفادة الاقتصادية من تلك الآثار عن طريق تحويل القصور وعلى رأسهم قصر اللوفر في باريس إلى متحف فتح أبوابة للجمهور عام1973، والملاحظ أن فكرة تحويل قصر اللوفر إلى متحف ليست بفكرة الثورة الفرنسية حيث أن الملك لويس الرابع كان قد حول القصر إلى ما يشبه المتحف كما أنه سمح للفنانين المعاصرين فقط بالاستفادة من مقتنايته.

وقد كان الاهتمام الكبير بالآثار في إيطاليا هو نقطة نشأة علم الآثار حيث تمثلت البداية الحقيقية لهذا العلم أثناء التنقيبات الأثرية التي تمت في كل من مدينتي "Pompeii و"Herculaneum" وهما مدينتان تقعان حالياً جنوب مدينة نابولي الإيطالية،وقد ذكرت المصادر التاريخية أن بركانVesuviusقد ثار ثورة عارمة في 24 أغسطس

سنة 1979 م وغطى بحممه فجأة المدينتين بالكامل، وسرعان ما جف الطمي البركاني الكثيف وتحول إلى حمم بركانية متحجرة لا يستطيع الإنسان أن يخترقها دون أن يحطمها، لذا فقد بقيت المدينتان بما حوتا من أثاث ومخلفات وهياكل عظمية متكلسة،وفي عام 1738م أمرت ملكة نابولي بالبحث عن تماثيل تزين بها قصرها في موقع مدينة Herculaneum (الشوكي، 2013) حيث بدأ عمل أنفاق وخنادق في طبقة الحمم البركانية للوصول إلى منازل المدينة القديمة،والتماثيل الأثرية والذي عد بمثابة الشرارة الأولى التي انطلق بعدها علم الآثار والتقنيب.

أما الاهتمام العلمي الحقيق بالتنقيب ودراسة الآثار المصرية فقد بدأ مع مجيء الحملة الفرنسية سنة 1797 م، والتي ضمت بين أعضائها علماء في العلوم الاجتماعية المختلفة واللغات القديمة، وكان الفضل لهذه الحملة في اكتشاف حجر رشيد، في عام 1799م، حين عثر أحد ضباط الحملة الفرنسية ويدعى "بيير بوشارد"على حجر رشيد أثناء أعمال رفع الأتربة من قلعة (سان جوليان) والتي تقع بالقرب من مدينة رشيد تمهيداً لتجهيز القلعة لتلائم الأسلحة الفرنسية الحديثة من مدافع وبنادق، وعندئذ وقع بصر الضابط على هذا الحجر فأرسل به لقائده الجينرال"مينو" الذي أمر بنقله إلى الإسكندرية وهو الأمر الذي فتح الباب أمام المهتمين بدراسة الآثار المصرية القديمة على فك رموز وطلاسم اللغة المصرية القديمة

وفي الوقت الحالي فأن أهمية الآثار الاقتصادية تظهر من خلال عدد من الصور منها ما هو غير مشروع مثل التجارة الغير نظامية للآثار أو تهريب الآثار إلى الخارج، أو عمل المزادات غير النظامية لبيع الآثار، ومنها ما هو مشروع، وفيما يلي الجوانب التي تظهر أهمية الآثار:

3.1 الأهمية الاقتصادية للآثار المصرية وارتباطها بالسياحة

تعتبر الآثار أحد مصادر الموارد الاقتصادية الهامة في العصر الحديث،حيث يمثل العائد من السياحة جانبا كبيرا من اقتصاديات بعض البلاد خاصة التي لازالت تحتفظ بآثار لحضارات قديمة وعلى رأسهم بلد الدراسة جمهورية مصر العربية حيث تلعب الآثار دورا في غاية الأهمية والحيوية في الاقتصاد المصري حيث يتم استغلال التنوع الكبير في أنواع الآثار في مصر حيث يتوفر العديد من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية.

كما يتم استثمار توزيع هذه الآثار على مناطق عدة داخل مصر منها القاهرة والجيزة التي تزخر بأهم آثار مصر وأحد أبرز رموزها حيث تقع بها منطقة الأهرامات،وأبو الهول ومنطقة سقارة التي أقيم فيها أول بنيان حجري في العالم وهو هرم سقارة المدرج،الذي بناه الملك زوسر.

واحتضنت مدينة الإسكندرية كلا من المسرح الرومانى والحمامات الرومانية إلى جانب كل من عمود السوارى ومعبد الرأس السوداء ومقبرة كوم الشقافة ومعبد القيصرون (صالح،(د.ت)).

بالإضافة إلى العديد من المدن التي توجد بها كميات كبيرة من الآثار والتي من أهمهم مدينة أسوان التي تضم معابد أبو سمبل والتي بناهما رمسيس الثاني، بالإضافة إلى معابد النوبة، وهو الذي ساعد على زيادة وانتشار سياحة الآثار في مصر وعظم من أمكانية الاستغلال الاقتصادي لها،وهو الأمر الذي استطاع جذب طوائف من السائحين وخلق طلب على السياحة المصرية بشكل عام وجعل من أوروبا الغربية المنطقة الرئيسة المصدرة للسياح إلى مصر وذلك بنسبة 46٪ من عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر،كما وتعد أوروبا الشرقية المنطقة الفرعية الرئيسة الثانية بنسبة

29٪على هذا فمنطقة أوروبا غربها وشرقها فقط تمد مصر بالغالبية العظمى من السياح 75٪ وتتجاوز بكثير حصة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تحتل المرتبة الثانية بعد أوروبا.(زيتون، 2010)

وتمثلت المكاسب الاقتصادية من زيادة السياحة الأثرية والترفيهية في مصر في التوسع السريع في الطاقة الاستيعابية للفنادق حيث وصل العدد الإجمالي للفنادق عام 2008 إلى 1490فندقا مرتفعاً بذلك من 914 وحدة في عام 1999 و من 1207 وحدة في عام 2004، وتزايد عدد الغرف الفندقية إلى 211 ألف في عام 2008 من 94 ألف غرفة في عام 1999 ومن 148 ألف في عام 2004، وبذلك نمت القدرة الاستيعابية الإجمالية. (زيتون، 2010)

كما ونتج عن المكاسب الاقتصادية الكبيرة من السياحة الأثرية في مصر خلق فرص عمل فيما يعرف بعماله السياحة سواء أكانت أعمال مباشرة أو غير مباشرة، رسمية أو غير رسمية، دائمة أو مؤقتة أو موسمية،وقد بينت الإحصائيات الرسمية المكاسب الاقتصادية من السياحة بأنواعها المختلفة في شكل إراداتها التي بلغت54.5٪ من عائدات التصدير في عام 2004/2003 (زيتون،2010)، وهو ما يؤكد أهمية السياحة الأثرية كركن رئيسي ومهم في الاقتصاد المصري.

وعلى الرغم من انخفاض المعدل بعد ذلك،فقد ظلت السياحة تشكل مصدراً رئيساً للنقد الأجنبي في مصر ففي عام 2008 وفر الدخل السياحي في مصر ما يعادل40٪ من عائدات التصدير و75٪ من حصيلة صادرات البترول وأكثر من ضعفي إيرادات رسوم قناة السويس(زيتون،2010)

هذا وتعتبر تونس، المغرب، مصر، من أهم الدول المستقبلة لأهم التدفقات السياحية في العالم الثالث، في القارة الإفريقية حيث بلغ معدل النمو 07% ومن الملاحظة أن إفريقيا حققت نموا سياحيا عام2009 وأنه امتاز لتتحافظ على قدرتها على المنافسة السياحية. (تقرير المنظمة العالمية للسياحة ،2009)

إلا أن الأهمية الاقتصادية للآثار لا تقف فقد عند تنشيط القطاع السياحي بل أنها أيضا تعمل على تنشيط قطاعات أخري متصلة بسياحة الآثار ومن تلك القطاعات قطاع النقل والمواصلات، والاتصالات،كما وتعمل على خلق فرص عمل جديدة متصلة بهذا القطاع ومن هذه المهن خبراء أصالة الآثار(غانم،2013)

ونظرا لتلك الأهمية الاقتصادية وحسن استغلال التراث سواء أكان ماديا أو غير مادي وما يحققه من عائد كبير من الناحية الاقتصادية،من خلال استعمال الآثار المتنوعة والحفاظ عليها والتنقيب عنها وتهيئتها لكي تكون مزارات علمية وسياحية،وكذلك جمع التراث غير المادي وتدوينه وعدم تركه عرضة للضياع والاستفادة من إعادة تأهيله ليكون حيا،يظهر مظاهر الحياة التي كان عليها،فذلك بالتأكيد يحقق التنمية المستدامة المطلوبة ولذا فقد اعتبرت منظمة اليونسكوأن حسن استغلال التراث من ضمن العديد من المبادئ التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة،وذلك من خلال الاتفاقية الخاصة بذلك عام1972 وكذلك حماية التراث غير المادي عام 2003 ،ومبدأ التنمية المستدامة الذي ينص على أن الحفاظ على التراث شرطا أساسيا لتحقيق لتنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة (فهيمة،2011)

وللآثار أهمية اقتصادية تتجاوز مجرد التنشيط السياحي في الكثير من الحالات فتوجد العديد من الصناعات التقليدية التي يروج لها كجزء من التراث الثقافي وهي صناعات تقليدية من الأعمال الفخرية والبرونزية والنحاسية،وصناعه السجاد والحصير،وصناعة المنسوجات القماشية التراثية....الخ

ومن الاستخدامات الاقتصادية للآثار المصرية استخدام أماكن أثرية مثل سوق خان الخليلي "باب الغوري، باب البادستان "الذي يرجع إلى العصر المملوكي 786هـ/ 1384م، والذي أقامة الأمير جهاركس الخليلي في عهد الملك الظاهر برقوق،في موضع تربة الزعفران الفاطمية، وقد تغيرت وظيفة خان الخليلي أكثر من مره فقد أُسس في الأصل لأداء وظيفة الخان،وفي عام 1917هجرياً هدم السلطان الغوري الخان وأنشأ مكانه محالا ووكالات يتوصل إليها من ثلاث بوابات، ثم أُعيد تجديد الخان في العصر الحديث،ومنذ ذلك الحين والمكان يتزين بالمنتجات المصرية الأصيلة مثل المعادن كالنحاس المنقوش والمدقوق، والمشغولات الفضية والذهبية، والأخشاب المطعمة بالعاج والصدف وأقمشة الوشي والديباجة" (ماجد محفوظ،جريدة العرب، http://www.alarab.co.uk/ (2017/02/1

وترتبط بمنطقة خان الخليلي الأثرية فوائد اقتصادية جمة تتمثل في شبكة الأسواق المحيطة به والتي تتخصص كل منها بسلعة أو صناعة أو حرفة معينة، واعتبار منطقة خان الخليل بحوانيتها المختلفة متحفاً كبيرا يفتح أبوابه للسائحين على مدار ساعات الليل في القاهرة القديمة ليشكل في مجملة مركزاً للجذب السياحي.

والملاحظ أنه إذا كان خان الخليلى الصورة الأبرز وضوحا وبيانا للإسفادة الاقتصادية من الآثار الثابتة في مصر فإن الصورة تظهر أكثر وضوحا في العديد من دول شمال أفريقيا التي استغلت بعض ألأماكن الأثرية بطرق ابتكارية جديدة ومن ذلك استِغلال الحكومات التونسية المتعاقبة لأماكن وروابط أثرية،

بالإضاف إلى استخدامها أسواق ترجع إلى المراحل التاريخية القديمة من الاغالبه، والصنهاجه والحفصين، والحسينين، والتي ما زالت تمارس نشاطها إلى اليوم،ولعل أشهرها،سوق العطارين Souk El-attarine الذي يعد واحدا من أقدم الأسواق الموجودة في تونس،والذي يرجع إلى مرحله الحفصين في القرن الثالث عشر الميلادي ،وسوق القماش Souk El–koumach، وسوق الكبابجية،وسوق القرانة، وسوق الشواشين، وسوق الترك الذي يعود بنائه الي القرن السابع عشر من قبل يوسف داى،وسوق البركة الذي عرف منذ القرن الحاي عشر الهجري بتجارة الرقيق وان كان قد تغير ذلك عقب ابطال تونس لتجارة الرقيق منذ سنة 1846 وأصبح السوق حاليا مخصص لتجارة المجوهرات والذهب والاحجار النفيسة. كما ما زال حتي الآن يعمل سوق النحاس الذي يرجع إلى العهد الحفصي "وأن كان قد تغير أسمة من سوق الصفرين إلي سوق النحاس،.....الخ

وتظهر صورة الاستغلال الاقتصادي بأفضل صورها الممكنه في استغلال السوق الرئيسي في ولاية سوسة والذي يطلق علية سوق المدينة أو السوق العربي حيث يقع السوق في المدينة القديمة ويكتسب شهرته من وجودة بهذه المدينة،والمدينة القديمة عبارة عن مستطيل يحيط به سور أبواب ثلاثة أبواب هي البحر،باب القبلي ،والباب الغربي بالإضافة إلى أبواب أخري تم استحداثها لاحقا وتضم المدينة القديمة بالإضافة إلى السوق قلعة القصبة التي أسسها زيادة الله الأول سنه 821م وقباة القهاوي التي بنيت في القرن الحادي عشر وتضم قبر أشهر الشخصيات التاريخية في مدينه سوسه أبي زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي (213–289 هـ) صاحب كتاب أحكام السّوقِ ،أو ما يعرف باسم النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، والمقام مقامه أمام " السوق العربي " في شكل معماري مميز وفي ذات الوقت يعتبر مقر جمعيه الاتحاد الثقافي بسوسه،ومسجد أبو فتاتة الذي يرجع إلى فترة حكم الاغالبة 823 هجرية، والجامع الكبير وهو الجامع الأشهر في سوسة –بناة الأمير الاغلبي أبو العباس عبد الله إبراهيم بن احمد الاغلبي في سنة 236 هـ وبني الرباط الذي يوجه المسجد الكبير(غانم، 2013) وبسبب توفر كل هذه الآثار قررت اليونسكو ترتيبها ضمن قائمة التراث العالمي في عام 1988(المعهد الوطني للتراث، 1997)، كما انها حصلت على جائزة منظمة المدن العربية للحفاظ على التراث وترميم

وتوظيف المعالم والأبنية الأثرية لعام 1998.

والملاحظ أن مصر لم تأخذ بالأسلوب التونسي في الاستفادة من الآثار والقلاع والقصور التاريخية الموجودة في منطق عديدة من مصر،وهو الأمر الذي لا يرجع لفقدانها ذلك النوع من الآثار ولكن خوفا من أن تسبب ذلك النوع من الاستفادة من الآثار في حدوث الأضرار بها على المدى القريب أو البعيد، هذا ويعد سوق خان الخليلي بمثابة الاستثناء الوحيد عن تلك القاعدة

4.2 الأهمية الاقتصادية للآثار الجزائرية

تعد السياحة بكافة أنواعها من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في الجزائر إذ تشير إحصائيات وزارة السياحية والصناعة التقليدية الجزائرية أنة عدد المشغلين في هذا المجال 420.000 لسنة 2012 (بداش بوكر،2014، العدد 66) في حين أن العدد كان في عام 2010 يقدر396 ألف مشتغل(نسبية،2014) والملاحظ أن هذا العدد قابل للزيادة خاصة أن قطاع السياحة بكافة أنوعه اكثيف التشابك و يرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، فالسياحة بشكل عام لها القدرة على توليد مناصب أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسكية فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و10 مرات قطاع البناء والمقاولات(نسبية،2014)

وقد بلغت إيرادات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار لعام 2012 ،وذلك بزيادة تقدر بمعدل 30% من الدخل القومي للسياحة لعام 2009 (بداش بوكر،2014، العدد 66). وهو بذلك يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تختلف باختلاف الظروف العامة لمنطقة شمال أفريقيا والظروف الخاصة للجزائر بصفة خاصة فمثلا بلغ الإجمالي المساهمة في النتاج المحلي في سنة 2006 نسبة 1.2% في حين ارتفعت تلك النسبة إلى 2.3 %عام 2010(نسبية،2014)، والملاحظ أن تلك السياحة تتدخل من ضمنها السياحة الأثرية خاصة أن الجزائر تحوز حاليا على 1000 موقع مصنّف ضمن التراث الوطني،بالإضافة إلى 8 مواقع مصنفة ضمن التراث العالمي الانساني (عبد الرحمن سالمي،فرنسا سرقت أهم آثار الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، http://www.djazairess.com/ennahar/272510، 2017/10/2)

والملاحظ أن المنفعة الاقتصادية للآثار الجزائرية شهدت عده مراحل فأن كانت تلك المنفعة الاقتصادية لم تظهر بشكل كبير فترة ما قبل الاستقلال حيث اشتهرت الجزائر بالسياحة الشتوية،حيث أنشأت اللجنة الشتوية الجزائرية،والسياحة الصحراوية ألا إن الاعتماد على السياحة الأثرية في الجزائر بدأ بعد مرحلة التحرر الوطني مباشرة وذلك من خلال السياحة الحضرية(سميرة، 2015)

ورغم أن الأهمية المادية للآثار ممثلة في الاستغلال الاقتصادي المشروع لها في شمال أفريقيا لها قيمتها المعتبرة والمعترف بها محليا وعالميا إلا أن الأهمية التاريخية للآثار لا تقل أهمية عن أهميتها الاقتصادية بحال من الأحوال وهو ما سنوضحه على النحو الآتي

2. الأهمية التاريخية للآثار

للآثار أهمية تاريخية كبيرة تتفوق على الأهمية الاقتصادية،فالآثار تمثل تاريخ الإنسان،كما أن تلك الأهمية التاريخية ليست فقط للدولة صاحبة الأثر فحسب بل للإنسانية جمعاء وذلك لأن تراث أي دولة إنما هو حلقة في سلسلة متصلة من الحلقات عبر تاريخ الإنسانية. (الحذيفي،2007)

كما تتعاظم أهمية الآثار تاريخيا من كون الآثار تعتبر هي التاريخ الحي للمجتمعات، والشاهد الصادق الحي على حضارتها وإنجازاتها،فهي بلا شك تكشف لنا عن مدى التقدم أو التأخر في إنتاج تلك المجتمعات،وعن مدى

الأصالة أو التقليد في صناعاتها،وتعبر لنا عن درجة التأثر أو التأثير بين الحضارات بعضها البعض،كما وتعرض لفنون تلك الأمم وأزيائهم وطبيعة أذواقهم،وأيضا نتعرف من خلال الآثار على تاريخَ الأمم وماضيها،وكلما أزدت الاكتشافات لأثرية كلما أزدت معرفتنا بتاريخ المجتمعات(القحطاني،2013)

وتحدثنا الآثار عن الحضارات المختلفة التي تتابعت في بلدان العالم وعما تأثرت به من الحضارات،من عقائد وأديان فتحدثنا الآثار في مصر مثلا عن فترات تاريخية لأسر حكمت مصر من الفراعنة ،وتحدثنا الآثار من تماثيل ونحوت وأعمدة على العقائد الدينية لمصر في عهد الأسر الفرعونية،وتكشف النقوش والرسوم الجداريه عن الفنون وأساليب الكتابة ونوع الملابس وطريقه الاحتفالات بالمناسبات الدينية،كما تكشف عن معتقدات دينية وعن الإلهة التي عبدوها وعن كيفية دفن الموتى بجانب ذلك تكشف الآثار عن طبيعة علاقة المصريين القدماء بالأمم المعاصرة لتلك الحضارة.

وكذالك تظهر الأهمية التاريخية للآثار المصرية بالنسبة للشعب المصري والبشرية كافة بعد سلب ونهب وضياع الكثير من أثار العالم ومن أبرز تلك الأمثلة في المنطقة العربية:

1.2 الاعتداء على الآثار

تعرضت الآثار الكويتية إلى أنواع عدة من الاعتداءات أثناء الغزو العراقي عام 1991 وأبرز تلك الاعتداءات تمثلت في السلب والنهب التي تعرضت له المتاحف والمقتضنيات الأثرية وأجزاء من الأرشيف الكويتي الذي يخص عائلة آل الصباح، الذي تم العثور عليه في منزل موظف حكومي عراقي لم يكن مدركاً لأهمية وثائق هذا الأرشيف.

ومع أن الكويت نجحت في استرداد عدد كبير من المسروقات التي نهبت منها ضمن حملة لها ما زالت مستمرة حتى الآن من دون توقف،إلا أن ما زال هناك ـ487قطعة فنية وأثرية لا تقدر بثمن ما زالت مفقودة .

وبالإضافة إلى حوادث السلب والنهب للقطع الأثرية والتراثية المنقولة الكويتية،فقد تعرضت بعض المواقع الأثرية الكويتية إلى التدمير ومن أمثلة ذلك حرق بوم المهلب التاريخي،الذي هو إحدى السفن التي صنعت في عام 1937، والذي كان في واجهة متحف الكويت الوطني البحري.

تعرضت أغلب المتاحف في كل ربوع العراق عامة إلى السلب والنهب والسرقة إبان الحرب على العراق عام 2003،حيث تم سرقة ونهب 170 ألف قطعة أثريه من المتحف الوطني في بغداد تعود إلى عهود مختلفة من تاريخ حضارة العراق،وأشتمل النهب والسلب على كافة أنواع الآثار من "التماثيل البابلية،الوسومرية، والنينوية، والمنحوتات الآشورية بالإضافة إلى لوحات تعود إلى خمسةُ آلافِ سنةْ(الحذيفي،2007) هذا ولم تنتهي الجرائم المرتكبة في حق الآثار العراقية إلى اليوم بكافة أشكالها.

أن كانت تتم سلب ونهب الآثار للأسباب الاقتصادية أو لأسباب إجرامية بحته،فأنة في حالة الإعتداء على الآثار الفلسطينية وسلبها تأخذ عدد من الأسباب أخطرها تزوير التاريخ من خلال تهويد الآثار الفلسطينية وتحويل "وتحوير"الكثير من الآثار الفلسطينية على أنها أثار يهودية.

وأن كانت الاعتداء على الآثار الفلسطينية في معظمة ينصب على طمس أو تزيف الآثار لخلق تاريخ وهمي يدعم ويثبت إدعاءاتهم، فأن الجانب الأكثر فداحة للإنسانية جمعاء هي تدمير الآثار وإتلافها بشتى الطرق والوسائل ولجوئهم في ذلك إلى أكثر من وسيلة منها:

-التخلص من طبقات أثرية بالكامل لاحتوائها على ممتلكات ثقافية عربية إسلامية وذلك بجرفها من سطح التلول الأثرية وذلك بتعمد استخدام آلات الحفر الغير مخصصه للتنقيب العلمي،والتي تسبب تخريبا وتدميرا للطبقات الأثرية بمحتوياتها الحضارية (شعث،2010)

-القيام بهدم مباني ومواقع أثريه في البلدة القديمة بمدينة الخليل تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي والتي تعود إلى العصر المملوكي والعثماني(الحذيفي،2007)

وكذلك هدم دير نوتردام دي فرانس للآباء هدما تاما،وكذلك دير راهبات القربان المقدس في القدس المعروف بدير الأخوة الذي نسف معظمه،وكذلك تم الاعتداء على بطريركية الأرمن الارثوذوكسوكنيسة قسطنطين وهيلانة وإقامة سجن مجدو على موقع أثري نادر يشمل بقايا فسيفساء لتصاميم هندسية وأسماء يعود إلى الفترة الانتقالية في التحول من الرومانية إلى الديانة المسيحية(أبو الهيجاء، 2008)

-حرق الآثار والمواقع الأثريه: حيث تمثل جريمة حرق الآثار واحدة من أكثر الجرائم بشاعة في تاريخ الاعتداء على الآثار الفلسطنية،وخاصة أن القصد منها ليس مجرد التخلص من الحقائق التاريخية الثابته والأدلة المؤكدة،وإنما هي جريمة قصدية يقصد بها تحقيق أكثر من مقصد إجرامي منها أثارة واستفزاز مشاعر الفلسطنين والمؤمنين، وأنصار حماية الآثار في كل مكان ،ومن تلك الجرائم حريق المسجد الأقصى الذي استهدف منبر الأقصى عام 1969م، وقد شملت الأجزاء المتضررة من الحريق مسجد "عمر،ومحراب "زكريا" المجاور لمسجد "عمر"، ومقام الأربعين المجاور لمحراب "زكريا" والقبة الخشبية الداخلية وزخرفتها،والمحراب الرخامي الملون،ومطلع سورة الإسراء المصنوع من الفسيفساء المذهبة فوق المحراب،و الجسور الخشبية المزخرفة الحاملة للقناديل والممتدة بين تيجان الأعمدة.

- ومن الاعتداءات على الآثار الفلسطينية استخدام المباني الأثرية في وظائف غير المعدة له وقد تم ذلك في حارة الشرف وحي سوق الحصر وحي باب السلسلة في القدس،حيث كانت تلك الحارات تضم مبان أثرية جرى هدم بعضها واستبدلت بمبان حديثة مكانها وإعادة استخدام بعضها الآخر بوظيفة لا تلاءم ومكانتها الأثرية (أبو الهيجاء، 2008)

وشمل تخريب الآثار الإسلامية في المدينة العتيقة حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى في محاولة مستمرة حتى يومنا هذا لتدمير المسجد الأقصى وبناء هيكل سليمان على انقاضه.

وأخيرا فقد وصلت عمليات تزوير الآثار والتاريخ إلى مصادره ما يحتويه المتحف الفلسطيني من آثار،وتحويله إلى مقر لدائرة الآثار الإسرائيلية،وكذلك سرقه أرشيف دائرة الآثار الفلسطينية(أبو الهيجاء، 2008)، لطمس الآثار والتاريخ الفلسطيني والعربي من فلسطين

2.2 الاعتداء على الآثار المصرية

بسبب الأهمية التاريخية الكبيرة للآثار المصرية فإنها لم تسلم من الاعتداء عليها بطرق مختلفة ومتنوعها منها:

-سرقة الآثار المصرية بطريقه منظمه من عام 1969 وأستمررها ربع قرن

-وجود عصابات منظمه وشديدة التنظيم متخصصة في تهريب الآثار المصرية

-وجود شخصيات متخصصة في تهريب الآثار المصرية وعلى رأسهم رجل الأعمال البريطاني جونثان

ويكلي"أحد خبراء الآثار"،والمغامر الايطالي جيوفاني باتيستا بلزوني (Webster,HISTORY,VOLUME (1) NUMBER(2), 1990)Giovanni Battista Belzoni، وهوارد كارتر Howard Carter) ومساعدة وممولة اللورد كارنافون، مكتشفا مقبرة توت عنخ امون، اللذان سرقا ونقلا عداد كبيرا من القطع خارج مصر ومنها ما هو موجود حاليا فيMetropolitanبنيويورك بأمريكا

-تورط بعض علماء الآثار المهتمون بالآثار المصرية في جرائم الآثار المختلفة وعلي سبيل المثال عالم المصريات الألماني لودفيغ بورشاردتLudwig Borchardt الذي اكتشف تمثال نفرتيتي النصفي،في منطقة تل العمارنة،التي بناها الفرعون اخناتون كعاصمة جديدة له،وقد هربة العالم الألماني إلى ألمانيا حيث يعرض حاليا في متحف برلين الجديد وقد أصبح التمثال النصفي لنفرتيتي رمزًا ثقافيًا لبرلين وكذلك لمصر القديمة.

وهو ما أثار جدلاً عنيفًا بين مصر وألمانيا بسبب مطالبة مصر بإعادة القطع الأثرية المهربة إلى مصر،وخاصة أنه في عام 1930،وصفت الصحافة الألمانية تمثال نفرتيتي بأنه تمثال ملكتهم الجديدة،وأنه تربع على عرش الكنوز الفنية الألمانية،وأن نفرتيتي ستعيد تأسيس الهوية الوطنية للإمبراطورية الألمانية.

وتعاظمت تلك الفكرة في السبعينات حيث أصبح التمثال رمزًا للهوية الوطنية لكل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ،وقد أصدر الألمان العديد من الطوابع البريدية التي تحمل وجه نفرتيتي على البطاقات البريدية،وفي عام 1989أصبحت الطوابع البريدية التي تحمل صورة تمثال نفرتيتي رمزًا ألمانيًا،و في عام 1999، ظهر التمثال على الملصقات الانتخابية لحزب الخضر الألماني وهو ما يعده الباحث سرقة للحضارة المصرية ككل وتزوير وطمس تاريخ أمة بكاملها وهي الأمة المصرية.

ومثل التمثال النصفي لنفرتيتي الذي أصبح رمزًا ثقافيًا لبرلين هناك العديد من الآثار المصرية التي أصبحت ذات طبيعة هامة ورمزًا ثقافيًا للبلاد التي جلبت إليها ومن تلك الآثار المسلات المصرية، مسلة "كليوباترا التي أهداها الخديوي إسماعيل للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1879،أو تلك المسلات التي استولى عليها الفرنسيون من مصر وهم 4 مسلات، المسلة الأهم منهم ترجع إلى الملك رمسيس الثاني الذي شيدها أمام معبدالأقصر ونقلها الفرنسيون إلى فرنسا عام 1833، وأقامها المهندس الفرنسي، ليباس، في وسط ميدان «الكونكورد» بباريس في احتفال صاخب في أكتوبر 1836، وواحدة تتوسط ساحة الونتابلو انتقلت مع نابليون أثناء الحملة الفرنسية،والثانية في فنسان، والثالثة في أرل، وكذلك توجد 8 مسلات مصرية في ايطاليا،ومسلة تحتمس الثالث باسطنبول،والملاحظ أنة كان في مصر ما لا يقل عن 100 مسلة لم يبق منها سوى 5 مسلات،وأن تلك السرقات للمسلات المصرية قد بدأت منذ أن قام آشور بانيب الملك آشور،بعد احتلاله لمصر سنة 665 ق.م بالاستيلاء على مسلتين مكسوتين بالبرونز نقلهما من طيبة إلى نينوي،عاصمة المملكة الآشورية وكذلك عندما حكم الرومان مصر وقاموا بالسطو على المسلات المصرية.

-تورط الدبلوماسين في أعمال التنقيب عن الآثار المصرية بطريقة غير مشروعة،وتورطهم كذلك في أعمال تهريب الآثار خارج مصر ومن ذلك تورط القنصل الفرنسي دورفيني، والقنصل الانجليزي سولت في أعمال التنقيب الغير شرعية أثناء عملهم كدوبلوماسين في مصر(مختار،1990)

وامتدَّ الاعتداء على كافة الآثار المصرية ليشمل جميع أنواع الآثار المصرية والتراث الثقافي لمصر الفرعونية، والإسلامية،والقبطية ومن ذلك سرقة جسترين عام 1929 البرديات الفرعونية،والبرديات القبطية وسرقة البرديات التي تضم الكتاب المقدس المكتوب بالغة اليونانية والتي إكشتفت في أحد سراديب كنائس الفيوم وتم

تهريبها إلى مدينة دبلن والكشف عنها عام 1931ميلادية (الحذيفي،2007)

- ومن طرق الاعتداء على الآثار المصرية استغلالها في تصوير الأفلام الإباحية وذلك بتواطئي مع بعض المسئولين عن حمايتها.

وأخيراًفقد أثارت مناسبة أفتتاح متحف اللوفر أبو ظبي 2017 حفيظة معظم المصرين والمدافعين عن الآثار المصرية والذين يطالبون باسترجاع الكثير من تلك الآثار،خاصة وأن هناك الكثير من القضيا بين مصر وفرنسا الخاصة ببعض المقتنيات الفرعونية المعروضة في فرنسا ذاتها

وقد يطول ذكر الاعتداءات التي تعرضت وما زالت تتعرض لها الآثار المصرية بكافة أنوعها "الفرعونية، والقبطية، والإسلامية" نظر لأهميتها التاريخية الكبيرة وما ترتبط به من كشف عن تاريخ الإنسانية وحضارتها وهو ما أدى إلى قيام الحكومات المتتابعة المصرية لسن القوانين التي تعمل على حماية الآثار،ومن أقدم تلك القوانين والنصوص ما أوردة المصري القديم من النصوص التي تؤكد على إدراكه على أهمية الآثار وحرصه على حمايتها فقد ورد نصوص التحذير من التعرض للآثار في الدولة القديمة من الأسرة الرابعة حيث ورد نصوص تتوعد من يقوم بأي عمل ضد ما هو موجد بهذا المكان من مقتنيات وأثار ورفات بالعقاب في الدنيا والإدانة في الآخرة. (الكفافي، 2003)

كذلك أستمر التحذير من الاعتداء على الآثار في عصر الأسرة الخامسة وقد عثر هوارد كارتر Howard Carterعلى قطعة من الخزف في أحدى الغرف في قبر توت عنخ أمون مكتوبا عليها عبارة "إن الموت سوف يقضي بجناحيه على كل من يحاول أن يزعج هذا الفرعون أو يعبث بقبره(SilvermanJuly 1987 , vol 29, No 2,2)

وقد وضح ديوردور الصقلي أن القوانين المصرية لحماية الآثار ورفات الموتى بدء العمل بها منذ القرن الأول قبل الميلاد (الكفافي، 2003)، ومما يدل على الأهمية التاريخية للآثار بالنسبة للقانون المصري ما نصت عليه المادة 873 من القانون المدني المصري رقم 131الصادر سنة 1948 م في الفقرة الأولى حيث نصت على أن الكنز المدفون أو المخبوء الذي لا يستطيع أحد أن يثبت ملكيته له يكون لمالك العقار الذي وجد فيه الكنز أو لمالك رقبته،ونصت الفقرة الثانية والكنز الذي يعثر عليه في عين موقوفة يكون ملكا خالصا للواقف ولورثته،.في حين أنه أعتبر نظرا للأهمية التاريخية للآثار أنها ملكا للدولة المصرية فرغم أن الكنوز تتشابه مع الآثار في عدد الخصائص منها:

-أن الكنوز قد تتشابه مع الآثار في المصدر فقد يكونا من أنتاج وصنع النتاج البشري

-أن الكنوز قد تتوافق مع الآثار في الأهمية المادية

ولكن يتمثل أوجه الاختلاف بين الكنز والآثار في ما يلي:

-أن الآثار تخضع لفترة زمنية معينة يجب أن تمر عليها حتى تعد من الآثار،بينما الكنوز لا تخضع لهذه الفترة الزمنية (الحذيفي،2007)

-الكنوز تكون مخباءة أو مدفونة غالبا في باطن الأرض أو عن أعين الناس، فيما لا يشترط في الآثار ذلك والملاحظ أن المصري القديم قد عمد إلى أخفاء بعض الكنوز فيما يعرف باسم "الخبيئه" والذي يقصد به المكان الذي جري فيه تخبئه أو أخفاء بعض الآثار و"الكنوز" (درويش،(د.ت))، ومن أشهر الكنوز التي عثر عليها في مصر

كنز "خبيئه تل بسيطة، والكنز الذي تم العثور عليه في ستمبر عام 1906م من الذهب والفضة على مسافة 160 م غرب معبد باستت الكبير(درويش،(د.ت)).

-أن الكنوز تقتصر على المنقول فقط والتي هي من صنع وأنتاج البشر،بينما الآثار تشمل ما هو أنتاج البشر ،وكذلك رفات البشر وبقايا الحيونات والنباتات، وقد شاهد الباحث العديد من تلك الرفات الآثرية منها رفات أحد التماسيح المحنطة الهائلة الحجم في المتحف المصري اليوناني بالاسكندرية.

-أن للآثار قيمة علمية ومعنوية تجعلها ذات مدلول تاريخي وحضاري (الحذيفي،2007)

وبسبب الأهمية التاريخية للآثار فقد فرقت أغلب القوانين بينه وبين اللقطة والتي يقصد بها ما عثر عليه عن غير قصد ولا طلب (الهنائي،1988)، وعرفة الحنفية بأنها المال الساقط لا يعرف مالكة (الهويرني،1431) فرغم وجود تشابة بين الأثر واللقطة تتمثل في:

-أن كل من الآثار والقطة لها قيمة مادية

-أن كل من اللقطة والأثر لم يتخلى صاحبه عن ملكيته وبالتالي لا يكونا محل للإستيلاء(الحذيفي،2007)

وأن كان الاختلاف بين الأثر واللقطة يتمثل في ما يلي:

-أن الآثار تخضع لفترة زمنية معينة يجب أن تمر عليها حتى تعد من الآثار،بينما اللقطة فلا تخضع لهذه الفترة الزمنية

-يختلف الأثر عن اللقطة من حيث الأحكام والإجراءات ففي حالة الأثر المكتشف المنقول أو الثابت يجب على المكتشف أبلاغ الهيئة المختصة بالآثار بغرض التسجيل وتسلمها منه، بينما في حالة اللقطة فأن على ملتقطها أن يحفظها من باب الأمانة وردها إلى مالكها فور معرفته بالإضافة إلى الإعلان عنها وأنها في حوزته.

واللقطة قد تتحول إلى أثرا في حال أن تكون القطة التي تم العثور عليها ذات قيمة تاريخية أو فنية أو علمية كبيرة وأن يكون قد مرت عليها المدة الزمنية المشترطة للقبول بها كأثر من الآثار،أو أن تكون اللقطة من ضمن أملاك أو حيازة الهيئة المخصصة للمحافظة على الآثار وأن يكون لها قيمة تاريخية معتبرة .

وقد اهتمت الهيئات الدولية ممثلة في اليونسكو بالآثار المصرية وبجميع التراث الثقافي والإنساني بشكل عام حيث دعت اليونسكو عام 1954م إلى مؤتمر استضافته لاهاي في هولندا وتبني المؤتمر معاهدة لحماية الملكية الثقافية وركزت في هذه الاتفاقية على أهمية الإرث الثقافي.(اسكوبي، 1420)

3.2 الاعتداء على الآثار الجزائرية

الملاحظ أن الاعتداء على الآثار الجزائرية كانت متعدد الأوجه والأهداف، فأثناء فترة الاحتلال الفرنسي سعت الدولة المحتلة إلى محو وأزاله الآثار التي رأت أنها تثبت على إِسْلامْيَّة الجزائر وفي ذات الوقت نسبة بعض الآثار الجزائرية إلى مراحل وأزمنة أخري، واستمرت تلك المحاولات من خلال محاولة تجاهل بعض الحقائق أو المواقع التاريخية مثل تجاهل اثار اكوزيوم فرغم إن هذا الاكتشاف يرجع إلى2009 حيث تم العثور على صور الزليج الإسلامي المغاربي والذي يعتقد أنه بقايا جامع السيدة زينب،إضافة إلى آثار تعود إلى العهد العثماني والروماني وما قبل الفترة الرومانية، والتي كشفت عنها بعثة تتكون من فريق يضم حوالي 28 باحثا من معهد الآثار والديوان الوطني لحماية الممتلكات الثقافية والمركز الوطني للدراسات الأثرية وباحثين من

المعهد الفرنسي للآثار الوقائية بمونبولي الفرنسية،وكانت الاتفاقية التي وقعتها وزارة الثقافة مع المعهد الفرنسي تنص على تقديم تقرير علمي سنويا حول تقدم الأشغال التي يشرف عليها المعهد الفرنسي، لكن التقرير مرت عليه ثلاث سنوات ولم يقدم،كما لم يعرف إلى اليوم لا مصيره ولا عدد ولا نوع تلك المكتشفات التي خرجت من الجزائر ولم تعد إلى الآن. (زهية منصر، بوابة الشروق، فرنسا تتجاهل آثار "اكوزيوم"والوزارة مطالبة بتقديم التقريرالعلمي، https://www.echoroukonline.com/ara/articles/89297.html، 2017/10/2)

كما أن المعهد الفرنسي يحاول كما حاول المحتل الفرنسي سابقا تجاهل حفريات ما قبل الرومان والخاصة بأكوزيوم وهي المدينة القديمة التي تعود لعهد الأمازيغ بحيث ركز الخبراء الفرنسيون فقط على الآثار العثمانية والآثار البيزنطية ككنيسة مسيحية رومانية.

ولم تسلم الآثار الجزائرية كما لم تسلم الآثار المصرية من الاعتداء عليها من خلال عمليات تهريب الآثار المنظم،وأن كانت تلك الجرائم في حق الجزائر غالبا ما تأخذ غطاء السياحة، فقد تم خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 تسجيل 29 قضية متعلقة بالاعتداء على التراث الثقافي وتهريب الآثار، على مستوى إقليم الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة تورط فيها 6 أشخاص واِسْتَرْجَاعَ على إثرها 3100 قطعة نقدية إضافة إلى قطع فنية وأثرية تعود إلى مختلف الحقب.

(المرصد الجزائري،ظاهرة تهريب الآثار ثغرات قانونية يستغلها المجرمون،http://marsadz.com/2017/03/02،2017/10/2)

وقد اِسْتَرْجَعت الجزائر على مدار ال13 سنة السابقة حوالي 12 ألف قطعة أثرية حاول المهربون تهريبها من مختلف الاتجاهات وأن كانت بشكل أكثر تحديد من جهة تونس،ومن ذلك استرجاع 7111 قطعة أثرية من مختلف الأنواع والمراحل التاريخية في سنة 2006، كما تم استرجاع حوالي 917 قطعة أثرية في سنة 2007،وارتفع العدد إلى 1489 قطعة أثرية في السنة الموالية أي سنة 2008، وفي الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2010 حجزت وحدات الدرك الوطني 916 ممتلك ثقافي،بالإضافة إلى اكتشاف أكثر من 42 موقعا أثريا ومقابر قديمة تم إعلام السلطات بخصوص وضعيتها (أمين شاوش،جريدة النهار أون لاين،مافيا الآثار حاولت تهريب 12 ألف قطعة نادرة خارج الجزائر،https://www.ennaharonline.com/، 2017/10/3).

وفي عام 2011 تم حجز 278 قطعة أثرية،في الوقت الذي تم اكتشاف 11 موقعا أثريا خلال سنة 2012 والملاحظ أن الاعتداء على الآثار الجزائية أمتد من مجرد مهربين خطرين إلىأشكال أكثر فداحة،من ذلكما تم العثور علية في قصور أصهار الرئيس التونسي بن علي من عائلة الطرابلسي من آثار رومانية مسروقة من الجزائر وأن هذه الآثار سرقت من المجمع الروماني بتيبازة وهي أعمدة رومانية سرقت في فترة العشرية السوداء (المرصد الجزائري،ظاهرة تهريب الآثار تكلف الجزائر خسارة الملايين سنويا ،http://marsadz.com/2017/05/16،12017/10/3)

والملاحظ أن الأهمية التاريخية للآثار تتزايد وتتعاظم في البلاد التي لها تاريخ ضخم في الحضارة الإنسانية فالآثار المصرية تلعب دورا كبيرا جدا في تكوين تصور المصري عن نفسه وعن بلده وتاريخها الحضاري في العالم بل وعن رسم شخصيته وذلك باعتبار أن الشخصية المصرية هي حصيلة تنظيم نفسي وجسمي وسلوكي،يظهر من خلال التفاعل الاجتماعي واكتساب جملة من العادات والتقاليد الثقافية والتي تضمن للفرد الإحساس بالأمن والرفاهية الاجتماعية.

كما تلعب الآثار المصرية والحضارة المصرية دورا في محددة الشخصية المصرية باعتبار أن المحددات الشخصية هي مجموعه المتغيرات أو المنظومات الأكثر حسما في تحديد مفهوم وبناء ونمو الشخصية،وعليه فأن

كانت المنظومة البنائية والتي يقصد بها بنية الفرد من حيث أجهزه جسمة المختلفة تلعب دورا هاما في بناء الشخصية ،فإن المنظومة الاجتماعية والتي يقصد بها المنظومة الثقافية التي يعيشها الفرد أو ينخرط فيها،وكذلك التراث التاريخي والحضاري له دورا في رسم الشخصية وتلعب الآثار والتراث الثقافي المصري دورا هاما في التاريخ الماضي والمعاصر كونها تجمع للشعب المصري بمختلف أطيافه في بوتقة واحدة.

وليس فقط بالنسبة للتاريخ المصري وإنما أيضا لتاريخ البشرية كلها ولذا فقد سعت الكثير من الجهات والهيئات العلمية العالمية لمد يد المساعدة في التنقيب وترميم وصيانة الآثار المصرية المتنوعة.

ومن ناحية أخري تتزايد الأهمية التاريخية للآثار في دول شمال أفريقيا التي خضعت للحكم الفرنسي فمثلا التراث الأثري الجزائري عمل على المحافظة على الذّاكرة الوطنية الجزائرية أمام الاحتلال الفرنسي الذي عمل على إلغاء الذاكرة الجماعية القائمة وإحلال ذاكرة بديلة محلّها هي حتما الذاكرة الاستعمارية بجذورها الرومانية وما حملته من إيديولوجيا الجمهورية. هذا وقد أدرك المحتل الفرنسي لتلك الأهمية التاريخية للآثار فعمل على محو تلك الآثار والتراث الإنساني الجزائري ومن ذلك هدمه منارة مسجد سيدي غانم الذي يحتوي على 365درج بعدد أيام السنة ويبلغ طولها62متر، وكذلك عمل المحتل الفرنسي على التخلص من التراث المعماري العثماني بالجزائر وذلك بهدف قطع أي صلة حضارية تربط الجزائر بالخلافة العثمانية وذلك من خلال هدم عددا هائلا من المساجد ذات الطراز القريب من الطراز العثماني،مثل جامع السيدة، وذلك تحت الكثير من المبررات الواهية مثل إعادة بناء مدينة الجزائر وتجميلها.

ورغم ذلك ورغم ما تعرضت لة تلك الآثار غير المنقولة من إهمال أو سرقات أو أعمال هدم أو غير ذلك إلا أنها بقيت بصورة ما شاهدة على هوية هذا الشعب وأنتمائة الإسلامي فعلى سبيل المثال يوجد في مدينة سكرة فقط ما يزيد عن 26 موقعا آثريا أسلاميا مختلفا منها المساجد وعلى رأسها مسجد عقبة بن نافع، والمسجد العتيق ،ومسجد سيدي مسعود،ومسجد سيدي موسى الخذري، وجامع حسن باشا الذي يقع على الضفة اليمنى لوادي الرحى عند ضاريح بن عمر بو تخيل قبالة قصر الباي وقد شيدة الباي محمد الكبير بأمر من الباشا حسن في يوم الاحتفال بفتح مدينة وهران عام 1792وأستغرق عام كامل في بنائة، وجامع محمد بن عثمان الذي انشئ في المدينة القديمة على يسار ضفة وادي الرحي بنهج النابلس حاليا والذي أستغلة الاحتلال كقاعة تابعة للمستشفي الذي بني في عين المكان(بو تشيشة ،2009) ولذا أعيد ترميم المسجد وأفتتاحة للمصلين بعد زوال الاحتلال في 11 ربيع الاول 1400هـ.

ومنها الأضرحة الإسلامية كضريح سيدى ابي الفضل بحي قداشة "بسكرة القديمة "،وضريح سيدى المبارك في خنقة سيدي ناجي،وضريح مسجد الباي محمد الكبيرالذي أنشأ في الاصل ليكون مدرسة،وقبة سيدي إبراهيم 1362 وقبة سيدي مرزوق التي بناها السلطان يغمراسن وكلاهما يعودان إلى العهد الزياني.(بو تشيشة ،2009)

وكذلك تنوعت وتعددة الزواياوالمدارس ومنها على سبيل المثال المدرسة الناصرية في خنقة سيدي ناجي،وزاوية الشيخ علي بن عمر في طولقة القديمة، ومن القصور التاريخية قصر الدوسن الذي ذكرة ابن خلدون في كتابة العبر(مصطفى،2009) وقصر بنطيوس،وقصر تنومة

وأنتشر كذلك في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط وتعرضها لغارات البيزانطين الدائم الأربطة والحصون ومن تلك الأربطة رباط بن عزوز الذي يقع في بلدة برج بن عزوز(مصطفى، 2009) وكذلك الأسواق ومنها سوق سكرة القديمة وأن كان قد فقد صبغة الأثرية كما فقدتها الكثير من أسواق

شمال أفريقيا.

كما لعبت الآثار غير المنقولة دورا هاما في ثورة تحرير الجزائر ومثالا على الأهمية التي لعبتها تلك الآثار غير المنقولة حي القصبة الذي كان معقلا من معاقل الثوار وقد أشتهر الحي العتيق بسبب أن أغلب الفدائيين كانويسكنون في مدينة القصبة،أو يتم التخطيط للعملية الفدائية في القصبة،أو يختبئون في القصبة لصعوبة مداهمة العسكر الفرنسيين للقصبة بسبب طبيعة عمرانها، وبسبب أن بيوتها متلاصقة وأزقتها ضيقة، وطرقها عبارة عن أدراج لا تدخلها الآليات العسكرية، وكانت الطريقة الوحيدة للمستعمرين الفرنسيين للقضاء على الفدائيين بمحاصرة القصبة بمداخلها الرئيسية، هذا وقد صنفت اليونسكو حي القصبة من ضمن التراث العالمي منذ عام 1992 بما يحتوي من قصور من أشهرها قصر خداوج العمياء،ومصطفى باشا،وقصر دار الصوف قصر سيدي عبد الرحمن ودار عزيزة بنت السلطان وقصر دار الحمرة ،وقصر أحمد باي،وعدد من المساجد منها الجامع الأعظم،والذي يعتبر من أقدم وأكبر المساجد،حيث يعود تاريخ بنائه إلى فترة المرابطين في القرن الحادي عشر،وخلال العهد الزياني أنشئت منارة المسجد وقد تم تصنيفه ضمن الموروث الثقافي، ومسجد كتشاوة الذي شهد عملية توسيع سنة 1794 بأمر من حسين باشا

وظهرت الأهمية الدينية للآثار الجزائرية فيما حاول المحتل الفرنسي الذعم به من خلال الكاردينال لافيجري من أن الجزائر كانت في الأصل مسيحيًة،وذلك من خلال الاستشـهاد ببعض الآثار التي يقول عنها أنها بقايا مسيحية منها القرية الموجودة قرب جامع الصهريج.

3. الأهمية الأركيولوجيا للآثار لمنطقة شمال إفريقيا

تعد الآثار المصرية جزءا هام وحيويا لعلم الاركولوجيا Archeology الذي يختص بدراسة البقايا المادية(غانم،2004) التي خلفها الإنسان، فالآثار المصرية تساهم في التعرف على جزء أصيل ومهم من الثقافات المنقرضة،وإنها أي الآثار المصرية تساعد في إعادة بناء طريقة حياة الشعب المصري" بل الواقع أن الآثار المصرية تجاوزت أهميتها للشعب المصري لتطول أهميتها الشعوب المحيطة بمصر وعلى رأس تلك الشعوب الشعب الفلسطيني في الفترات المبكرة من حياة البشرية،كما أن وجود "الآثار المصرية" كان له أثر واضح في الأجندة المعرفية التي يسعى علماء الآثار إلى التعرف على استنتاجها حول الماضي حيث أنة بسبب وجود تلك الأثريات لم تعد الملاحظات العرضية حول إنتاج بعض المواد الثقافية كافية من حيث الوصف أو التوضيح المادي للسلوك من خلال المادة الثقافية كافيا بالنسب للأثريين،وإنما انطلقوا إلى تكوين قياسات علمية وطرق منهجية لتحليل تلك الآثار ومعرفة تركيباتها والأزمنة التي تعود إليها واستخداماتها المختلفة.

هذا ويتميز علم الاركولوجيا عن علم التاريخ،فبالرغم من إنهما علمان يبحثان في معرفة العصور الماضية لكنهما يختلفان في مصدر المعلومات والمنهجية والتقنية التي تقود إلى الحصول على هذه المعلومة،فالمؤرخ ونيدرسون النصوص التاريخية بينما الأثريون يضيفون إليها المادة الأثرية المحسوسة والملموسة،وإنه نظرا لأهمية الآثار وعلم الآثار فقد تنوعت التخصصات والعلوم التي تداخل معها ومن تلك العلوم:

-علم الاثنواركيولوجيا Ethnoarcheologu وهو العلم الذي يفسر الماضي من خلال إيجاد أوجه الشبة والإختلاف مع الحاضر أو اختبار بعض الفرضيات حول الماضي من خلال الحاضر

-علم الاركيوزولوجيا: وهو العلم الذي يهتم بتحديد ودراسة الحيوانات من خلال بقاياها العظمية المكتشفة أثناء

التنقيبات الأثرية، وهو الأمر الذي يقدم مساهمة كبيرة لعلم الآثار إذ من خلال تحليله ونتائجه يمكن التعرف على النظام الغذائي القديم.

-علم المساحة surveying باعتباره وسيلة لتسجيل الآثار وهو العلم الذي يفرق بين البحث العلمي وأعمال الحفر والتنقيب التي تمارس من قبل غير المتخصصين.

هذا ويعد المصريين القدماء من أوائل من استعانوا بالأعمال المساحية والفلك في أعمالهم الإنشائية مثل التخطيط الدقيق لموقع الهرم الأكبر، وقد ذكر هيردوت انه فى عهد الملك سيزستوريس استخدم علم المساحة عندما آمر بتقسيم الأرض إلى قطع لفرض الضرائب وعندما جاء الفيضان نشأت مشكلة حدود الأراضي فآمر الملك المساحين بتعيين الحدود لرد الأراضي لأصحابها

- علم الخطوط القديمة "باليئوغرافيا "حيث يستعين الأثري بهذا العلم في تحليل النقوش الكتابية وفهم الخط الهيروغليفي والتعرف على تطور نلك الخطوط عبر التاريخ.

- علم الآثار الفضائي Archeolgie spatitale وذلك العلم يهدف إلي فهم توزيع الظاهرة الثقافية المادية داخل حدود الموقع كما يعمل على أيجاد علاقة بين مكونات هذه الظاهرة المدروسة بقصد الخروج باستنتاجات تتعلق بالتنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ويحاول الباحث على صعيد جغرافي أوسع فهم الموقع وعلاقته بالوسط الجغرافي المحيط به، وعلى المستوي الإقليمي يعمل العلم على معرفتنا بالتعمير البشري لمنطقة ذات وحدة جغرافية معينة.

-علم الباليوكليماتولوجيا وهو العلم الذي يدرس الحالة التي كان عليها المناخ في العصور القديم وهو الأمر الذي يفيد في التعرف على الثروة النباتية والحيوانية لشعب من الشعوب في زمن معين.

-علم البترولوجيا وهو العلم الذي يهتم بتحليل فيزياء وكيمياء بنية الصخور للتعرف على المعادن المختلفة.

-علم التاريخ وهو الركيزة الأساسية لعلم الآثار فهو يمد الأثري بمعلومات ينطلق منها للتأكد من صدقها أو تلفيقها وعدم وجودها أساسا.

وبالإضافة إلي ذلك علم المسكوكات والعملات التي تعامل بها الناس عبر العصور،وعلم الفيزياء الذي يفيد في الكشف عن المواقع الأثرية وذلك باستخدام الجيوفيزيائية كطريقة لتقدير مقاومة التربة للتيار الكهربائي،وعلم الآثار الغارقة والذي يقصد به علم دراسة جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثري والتي ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا بصورة دورية أو متواصلة لمدة مائة عام على الأقل. (خليل،(د.ت))

ويتفق الأثريون بِاخْتِلَافِ تخصصاتهم بأن هنالك أهداف رئيسيه لعلم الآثار وهي جميعا تتفق مع أهمية دراسة الآثار المصرية حيث يتمثل ذلك في أهمية دراسة المواقع الأثرية المصرية المختلفة ومحتوياتها في صياغها الزمني والمكاني ثم اشتقاق تسلسل الثقافة الإنسانية أي أن الآثار تفيد في إعادة بناء التاريخ الثقافي،كما وأن بفحص مجموعه الآثار والمواقع التي تعود إلى أزمنه مختلفة ،الأدوات الموجودة فيها يصبح بالإمكان وضع تسلسل محلي وإقليميّ للثقافات الإنسانية لآلاف السنين.

وتتمثل أهمية دراسة الآثار المصرية أركيولوجيا في تسليط الضوء على أسباب عملية التغير الثقافي التي حدثت للمجتمع المصري في الأزمنة الغابرة من خلال مراجعة المعلومات المستقاة من الحفريات، وإيجاد العلاقةِ بين

الحاضر والماضي من أجل تحديد أوجه الاختلافِ والتشابهِ بين المصدرِ والموضوع.

وأخيراً فأن بسبب أهمية الآثار المصرية أركيولوجيا وتاريخيا وثقافيا فقد أنشأ علم خاص بها وهو علم المصرياتÉgyptologie الذي هو أحد فروع علم الآثار وهو علم يختص بدراسة تاريخ مصر القديمة ولغتها وآدابها ودياناتها وفنونها،والملاحظ أن هناك العديد من دول العالم قد اهتمت بهذا التخصص فأنشأت له العديد من الأقسام والمعاهد العلميةومن تلك الدول المملكة المتحدة ،وفرنسا،وأمريكا،...الخ،بالإضافة إلى القيام بالمشاريع العلمية المتخصصة في جزيئات معينة من التراث المصري والأثري الحضاري والأثري المصري ومن ذلك مشروع محفوظات الجيزة في متحف بوسطن للفنون،والذي يسعى إلى الحفاظ على المعلومات والوثائق المتعلقة بالتنقيب في الجيزة وتوفيرها للباحثين،بحيث توفر للباحثين الوصول إلى 400 عنوان علاوة على آلاف الصور الخاصة بالآثار والخرائط والبيانات المصرية، وكذلك مشروع تخطيط طيبة الذي يضم ثروة من المعلومات عن وادي الملوك ومدافن طيبة.

بالإضافة إلى الاهتمام بالغة المصرية القديمة والذي تمثل في تطوير أول قاعدة بيانات حول النقوش ترجع إلى عصر السلالة الباكرة من قبل إيلونا ريغولسكي، والتي تتضمن لمحة عن كل الإشارات الكتابية المعروفة منذ عهد نجادا الثالث حتى عهد زوسر،وإنشاء معجم مصري شامل لعلم اللغة ThesaurusLinguae Aegyptiae بغرض تسهيل البحث في حقل اللغة المصرية القديمة،وهو يتضمن أكثر من 1,00,000 كلمة،وكذلك مشروع مجموعة النصوص السحرية التي تعود إلى المملكة الوسطى والمملكة الحديثة والذي يدرس في جامعة ليبزغالتي تعد ثاني أقدم جامعة في ألمانيا يتم فيها التدريس بصورة غير منقطعة منذ تأسيسها،ومشروع جامعة بازل، والذي يعد موردا في غاية الأهمية،إذ يتضمن فهرسا بصيغة pdf بالكلمات والأسماء والمواد والمعالم التي تتخلل النقوش والتي تمت مناقشتها والتعليق عليها في المجلات المتعلقة بعلم المصريات.

خاتمة

بينت الدراسة الحالية ما يلي من نتائج:

-أن السياحة الأثرية تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول وعلى سبيل المثال بلغ الدخل الصافي من أنواع السياحة كافة في مصر 54.5٪ من عائدات التصدير في عام 2004/2003.

-أن الدول ذات الحضارات الضاربة في التاريخ تحول الاستفادة من الآثار في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية.

-أن الآثار المصرية لا تسجل فقط تاريخ مصر الحقيقي وإنما تسجل أيضا علاقة مصر بالدول الأخرى وعلى رأس تلك الدول فلسطين التاريخية.

-أن الآثار الجزائرية تلعب دورا تاريخيا هاما في الحفاظ على ذاكرة الأمة.

- أنه تم توظيف الآثار الغير منقولة توظيفا جيدا في محاربة الاستعمار الفرنسي على الجزائر

- أنه يمكن الاستفادة الاقتصادية من الآثار بطرق أكثر نجاحا في دول شمال إفريقيا"مصر والجزائر " للتناسب مع القيمة الحقيقة لتلك الآثار

- أن الأهمية الهامة لآثار شمال أفريقيا مصر والجزائر نموذجا تسلتزم إعادة النظر في طرق حمايتها من جهة

وطرق الاستفادة منها إقتصاديا وثقافيا.

-العمل على استعادة الآثار بكل الطرق القانونية الممكنة.

-يجب إشراك اليونسكو والعمل على إشرافها على عمليات استرداد الآثار.

-العمل على نشر الوعي بأهمية الآثار عبر أجهزة الإعلام وتخصيص برامج للتعريف بآثار منطقة شمال إفريقيا.

-إنشاء المزيد من المعاهد العلمية الخاصة بالآثار

-توفير المزيد من الكوادر الوظيفية الوطنية ذات الكفاءة للعمل بمجال الآثار وعقد دورات تدريبية منتظمة.

-بينت الدراسة ضرورة حماية الآثار المصرية والمحافظة عليها خاصة إنها لا تسجل تاريخ مصر فقط بل توضح تاريخ وحضارات بعض الشعوب أيضا ومن ذلك ما احتوته بعض البرديات المكتشفة من اتفاقيات جلب خشب الصندل لبناء المعابد والآثار، أو" جلب خشب الأرز من جبل في فينيقيا لبناء السفن في عهد رمسيس الحادي عشر"،أو الرحلات التي نظمتها الملكة"حتشبسوت"منذ خمسة آلاف سنة ق.م إلى"بونت"وهي الصومال حاليا وقد سجلت على جدار معبد الدير البحري في الأقصر وكانت الرحلة من أجل التجارة والسلام والسياحة.

-فتح الباب أمام المشاريع الاقتصادية التي تعتمد على سياحة الآثار.

-زيادة الاستفادة من المؤسسات التربوية الرسمية كالمدارس والجامعات، والغير رسمية كالأسرة والمساجد في ترسيخ وتفعيل الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها.

-زيادة تفعيل دور الإعلام في توضيح أهمية الآثار المختلفة "الايكولوجية،والاقتصادية والتاريخية.

-التعاون بين الدول العربية في إقامة الندوات والمؤتمرات بشكل مستمر،للتعريف بما تحتويه بلادهم من كنوز أثرية وفنية ضخمة،ولتحقيق التوعية الوطنية، وتعزيز قيم الانتماء الوطني.

-التوسع في الاستفادة من المباني الأثرية بإعادة استخدامها في الأغراض الثقافية والاجتماعية مع المحافظة على تخطيط الموقع لآن هذه التغيرات تفقد أصالتها في محاولات الترميم بمواد أخري والملاحظ أن الباحث قد لاحظ استخدام إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المباني التاريخية في الأحداث الثقافية.

المراجع

1. ابو الهيجاء إكرم وهبي، 2008. عوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية: الجدار العازل دراسة تحليلة، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
2. بداش بوبكر، 2014. صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66 ،مركز الوحدة العربية، الجزائر
3. خليل عماد، (د.ت). الآثار الغارقة بين المصطلح والمفهوم، قسم الآثار والدراسات اليونانية والرومانية ،جامعة الإسكندرية، مصر.
4. درويش مهاب، (د.ت). خبايا الآثار في مصر:الآثار المصرية القديمة، مكتبة الإسكندرية، مصر.
5. صالح عائشة، (د-ت). مصر عبقرية المكان مجلة أبناء الوطن العدد 23، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر.
6. زيتون محيا، 2010. أثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ

القرار، مصر.

7. سميرة عميش، 2015. دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015 ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

8. شعث شوقي، 2010. الاستيلاء على الممتلكات الثقافية الفلسطينية، مؤسسة فلسطين للثقافة، فلسطين.

9. علي نبيل عبد الرحمن، 2012. الدراسات الفخارية في علم الآثار وتنوعها المعرفي، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد6 العدد3، الأردن.

10. علي نبيل، 2012. الدراسات الاتثنواركيولوجية: مفهومها واستخدامها في علم الآثار، مجلة جامعة دمشق،سوريا، المجلد 28، العدد3+4.

11. عواشيرية رقية، 2015 . تطبيقات علم الآثار الوقائي في حماية التراث الأثري المطمور في الجزائر، جامعة باتنة ،الجزائر.

12. غانم إسلام عبد الله عبد الغني، 2013. السوق في ولاية سوسة بالجمهورية التونسية "دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية"، طباعة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والإفريقية، مصر.

13. غانم،عبد الله عبد الغني، 2004. الانثروبولوجيا الثقافية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

14. الشوكي أحمد، 2013. علم الحفائر الأثرية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر.

15. الحذيفي أمين احمد،2007. الحماية الجنائية للآثار: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر.

16. الكفافي عبد الحميد، وآخرون، 2003. حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر والتوزيع، مصر.

17. مختار محمد جمال الدين ،1990،الممتلكات الثقافية العربية والإسلامية المتسربة إلي الخارج من وجه نظر الأتفقيات والتشريعات القانونية الدولية ،بحث مقدم إلي المؤتمر الاستثنائي لوزارة الثقافة العرب،تونس.